### الأداء الضعيف لمؤشر «نيكاي» هذا الأسبوع شكل خيبة أمل حيال الإصلاحات

# «الوطني»: الإيرادات الأمريكية تتراجع.. وأسواق الأسهم تطوي صفحة خسائرها

قال تقرير البنك الوطني شهد الاسبوع الجاري الكثير من التقلبات بحيث ارتبط أداء سوق العملات بالمواقف التي تعتمدها الجهات الكبرى، فالأداء الضعيف لمؤشر نيكاي هذا الاسبوع قد شكل خيبة أمل حيال الاصلاحات الهيكلية بالرغم من اعلان صندوق التقاعد الحكومي الياباني عن امكانية زيادة حيازات الاسهم بشكل أكبر.

ومضى: بالإضافة إلى ذلك، ترزح العملات في الدول الناشئة تحت عبء الكثير من الضغوطات من قبل المستثمرين واستمرارهم في عمليات البيع، بسبب تخوفهم من قيام البنك الاتحاد الفدرالي من وقف العمل ببرنامج التيسير الكمي في نهاية المطاف، كما ان الضغوطات مستمرة على الإسواق الناشئة بسبب تراجع اليورو وأزواجه المتقاطعة، فضلاً عن ان السوق يعمل على التخلص من الايرادات المنخفضة وقصيرة الاجل وهو الامر الذي دفع باليورو ليصل إلى 1.3062.

وتابع التقرير: كما شهد هذا الاسبوع ارتفاعاً في عدد مطالبات تعويضات البطالة وتراجعاً في الايرادات الامريكية، كما أن اسواق الاسهم قد عوضت عن خسائرها التي الحقت بها خلال اليومين الاخيرين وذلك مع بدء المستثمرين بتداول الدولار الامريكي على نطاق واسع وهو ما تسبب بتراجع الدولار، وبالتالي فقد تراجع زوج العملات الدولار الامريكي/ الين الياباني على ضوء التقارير التي أفادت بان المشرعين في الاسواق اليابانية سيرفعون الهامش للمستثمرين في قطاع مبيعات التجزئة والذين يعتمدون بقوة على الدولار الامريكي، أما اليورو فلم يحقق أي تراجع يذكر بالرغم من تراجع مستويات العمالة في فرنسا.

وأضاف: أما في اسواق تداول العملات الاجنبية، فقد اقفل السوق مع تراجع الدولار الامريكي مقابل العملات الاخرى التي تتمتع بإيرادات منخفضة، إلا انه قد ارتفع مقابل العملات في البلدان الناشئة. وفيما يتعلق بالجنيه الاسترليني، فقد تراجع إلى أدنى مستوى عند 1.5009 ليقفل الاسبوع عند 1.5212. من ناحية اخرى، ارتفعت التداولات على اليورو هذا الاسبوع بسبب الانباء الايجابية المتعلقة بسوق العمل في المانيا وبعد أن سحب دعمه للاسعار السلبية على الودائع، فبعد ان ارتفع اليورو ليصل إلى 1.3061، اقفل السوق عند 1.2980 وذلك بعد ارتفاع الدولار الامريكي.

وأشار اما فيما يتعلق بأسواق السلع، ارتفعت اسعار الذهب بعد ارتفاع عدد مطالبات تعويضات البطالة بشكل فاق التوقعات، وهو الامر الذي اضاف المزيد من الشكوك حيال التعافي الاقتصادي الامريكي، مع العلم ان حجم الطلب على الذهب سيظل قوياً بفضل ارتفاع حجم الطلب عليه في الاسواق الاسيوية، حيث اقفل سعر سبيكة الذهب هذا الاسبوع فوق مستوى 1.400 دولار امريكي للسبيكة.

**■ ارتفاع أسواق العملات الأجنبية.. والجنيه الإسترليني تراجع**

من ناحية أخرى، ما يزال سعر النفط قوياً بفضل الاستقرار الذي تنعم به اسواق الاسهم الامريكية بالاضافة إلى استمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الاوسط، كما ان الاقاويل في احتمال ان تقوم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بخفض حجم الانتاج قد ساهم في ارتفاع سعر النفط على النحو الحالي. وفي النهاية، فان اسواق الاسهم العالمية لم تسر على خطى الاسواق اليابانية، بل تمكنت من الاستقرار. هذا ومن المتوقع ان يستقر سعر الدولار الامريكي ولكن بالاستناد الى عدد من العوامل مثل المعطيات الاقتصادية الايجابية للولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى برنامج التيسير الكمي الخاص بالبنك الاحتياطي الفدرالي. وتابع: ارتفع عدد مطالبات تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية إلى 354.000 مطالبة خلال الاسبوع الماضي، إلا ان المعدل الشهري لعدد هذه المطالبات قد بقي ضمن المعدل المعقول للنمو الذي يحققه سوق العمل وهو 340.000 مطالبة، هذا وقد ارتفع العدد بمقدار 10.000 مطالبة عن الإسبوع الماضي والذي وصل فيه العدد عند 344.000 مطالبة وخلافا لـ347.000 مطالبة المتوقعة. من ناحية أخرى، أشار الخبراء الاقتصاديين أن الارتفاع الاخير قد يكون بسبب العطلة الرسمية الاخيرة «يوم الذكرى» وذلك بسبب اقفال كافة الدوائر الحكومية ابوابها.

وفي المقابل، فإن كافة المعدلات المتعلقة بسوق العمل قد اصبحت على قدر وافر من الاهمية خاصة وأن البنك الاحتياطي الفدرالي يراقبها عن كثب من أجل احداث اي تعديل على برنامج شراء الاصول.

اشار مؤشر ستاندرد أند بورز/ كيس شيلر الأخير الى ارتفاع خلال شهر مارس هو الاقوى منذ ما يقارب السبع سنوات، فبالرغم من ان معدل سعر المنزل في الولايات المتحدة الامريكية ما يزال أقل بنسبة 28 في المئة عن اعلى مستوى كان قد بلغه سابقاً فهو يعتبر تقدماً ملحوظاً في هذا النطاق بحسب البنك الاحتياطي الفدرالي، فقد ارتفعت اسعار المنازل خلال شهر مارس بنسبة 10.9 في المئة عن العام السابق، وحيث تشير المعطيات الاقتصادية القوية إلى ان التعافي الاقتصادي مستمر في هذا القطاع وهو الامر الذي من شأنه أن يؤثر ايجاباً على الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر. هذا وقد اشار تقرير كيس شيلر ان الاسعار قد ارتفعت في جميع المدن الرئيسية البالغ عددها 20 مدينة، حيث ارتفعت المعدلات الشهرية والسنوية للأسعار وهو أمر نادر الحدوث إلا في اسواق الاسكان الكبرى. وفي المقابل، فإن ارتفاع اسعار المساكن من شأنه ان يعزز اعمال الانشاءات خاصة وأن شركات الانشاء بالإضافة إلى الشراة سيكونون على ثقة أكبر في ارتفاع قيمة الاصول. تستمر الاجواء الايجابية بالسيطرة على الساحة خاصة مع تحسن مؤشر الثقة لاقتصاد منطقة اليورو والذي ارتفع من 88.6 إلى 89.4، هذا وأن التقارير الصادرة أخيراً عن المفوضية الاوروبية تشير الى موجة من التفاؤل بين صفوف ارباب العمل وذلك حيال الازمة، وهو من شأنه ان يضاعف من احتمالات انتهاء فترة الكساد الاقتصادي قريباً. من ناحية اخرى، وبالرغم من الضغوطات التي تفرضها وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف من اجل الالتزام بالاقتطاعات المطلوبة في الموازنة وذلك لتجنب قيامها بخفض التصنيفات الائتمانية، وقد ساهم البنك المركزي الاوروبي في الاستجابة لذلك من خلال سحب دعمه للاسعار السلبية على الودائع. وفي المقابل، فإن أبرز الانباء على الساحة هذا الاسبوع قد اتت من المانيا حيث اقترح وزير المالية الالماني شوبل استخدام مصرف KfW المملوك من قبل الحكومة وذلك من اجل تأمين القروض للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك في اسبانيا والبرتغال واليونان في حال كان ذلك ممكنا، مع العلم ان التقرير لم يات على ذكر حجم البرنامج ولكنه أشار إلى انه سيكون دون العشرة مليارات. وارتفع عدد العاطلين عن العمل في فرنسا بنسبة 1.2 في المئة او بحوالي 40.000 شخص خلال شهر ابريل لتصبح نسبة البطالة في البلاد من جديد عند أعلى مستوياتها على الاطلاق، فقد ارتفعت نسبة البطالة خلال السنوات الخمس الاخيرة ضمن 53 شهر من أصل 61 وهو من شانه ان يتسبب بالمزيد من الضغوطات على فرنسا من أجل اتخاذ المزيد من التدابير لغرض تجنب مخاطر تخفيض تصنيفها الائتماني. وبحسب الاحصاءات الرسمية، يبلغ عدد العاطلين عن العمل في فرنسا 3.26 ملايين شخص حاليا وذلك بعد ان ارتفع العدد الاجمالي بمقدار 40.000 شخص خلال شهر ابريل. من ناحية اخرى، فإن هذا الامر من شانه أن يخلق المزيد من التوترات بين فرنسا والمانيا خاصة بعد ان طالبت أنجيلا ميركل فرنسا خلال مؤتمر صحفي عقدته مع فرونسوا هولاند، بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة من قبل المفوضية الاوروبية مقابل تمديد مهلة العجز والتي تم منحها هذا الاسبوع.

ومن ناحية أخرى، تستمر نسبة البطالة في ايطاليا بالارتفاع خلال شهر ابريل لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات الـ36 الأخيرة، فقد بلغت نسبة 12 في المئة خلال شهر مارس بعد ان تم تعديل هذه النسبة من 11.5 في المئة إلى 11.9 في المئة، هذا وقد ارتفعت نسبة البطالة ضمن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين سن 15 – 24 سنة لتصل إلى 40.5 في المئة خلال شهر ابريل وهي النسبة المسجلة الاعلى منذ عام 1966.

بحسب التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذا الاسبوع، فإنه من المتوقع ان تستمر فترة الكساد الاقتصادي في ايطاليا خلال العام الحالي وبشكل اسوأ من المتوقع، كما انه من المرجح ان تستمر معدلات البطالة بالارتفاع، وأضاف التقرير بأن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد قامت كذلك بخفض توقعاتها للناتج المحلي الاجمالي في البلاد.

ويقف تجار التجزئة في مواجهة سنة عصيبة بالفعل حيث تراجعت المبيعات خلالها ضمن أسرع تراجع لها خلال فترة الـ16 أشهر الأخيرة، فقد أفاد إتحاد الصناعة البريطاني انه بحسب استبيان تم اجراؤه مع عدد من الشركات التي شهدت ارتفاعاً في حجم المبيعات، وذلك مقابل شركات اخرى شهدت بدورها تراجعاً في حجم المبيعات، فإن النتيجة كانت – 11 في المئة وهي الاسوأ منذ شهر يناير من عام 2012، فقد تراجعت خلال شهر مايو مبيعات الالبسة والاحذية والسلع المنزلية المعمرة عن الفترة نفسها من العام السابق، أما المبيعات التي تتم عبر شبكة الانترنت فقد تراجعت للمرة الأولى منذ اغسطس عام 2011.

وتراجع مؤشر نيكاي مجدداً هذا الاسبوع بما يفوق نسبة 5 في المئة مع حلول يوم الخميس خاصة وأن بورصة طوكيو قد اجتاحتها موجة أخرى من عمليات البيع، إلا ان السياسيين في اليابان قد أكدوا على انه لا يوجد داعي للقلق، ولكن هذا التراجع قد يعتبر دلالة على ان برنامج الحوافز الاقتصادية الجديد هو غير قادر على تحقيق أي نتيجة. وأوضح من ناحية أخرى، فإن أهم الاحداث التي شهدها الاسبوع الماضي تتمثل بارتفاع ايرادات السندات الحكومية اليابانية، والتي من شانها ان تتواجه مع المنافع المتاتية من تراجع سعر الين الياباني على اقتصاد البلاد، وهو ما يعتبر السبب وراء قيام السلطات بالإعلان عن مضاعفة جهودها لهدف السيطرة على التقلب الحاصل في الايرادات.

وفي المقابل، افادت التقارير الاسبوعية الصادرة عن وزارة المالية اليابانية عن تراجع عدد عمليات الشراء الاجنبية للأسهم اليابانية، وبالتالي فإن التراجع الذي تشهده اسواق الاسهم اليابانية مؤخراً بالإضافة إلى تراجع اسعار الاسهم قد يعود على الارجح إلى تراجع عدد عمليات الشراء الاجنبية للأسهم اليابانية. أما الين الياباني فما يزال شديد الارتباط بسوق الاسهم الياباني وعلى نحو سلبي جداً وهو ما يعني ان حصول اي تراجع في اسعار الاسهم سيؤدي إلى ارتفاع سعر الين.

**■ أسعار النفط لاتزال قوية بفضل استقرار أسواق الأسهم الأمريكية**

من ناحية أخرى، شهد الاسبوع الماضي حدثاً لا يقل اهمية عن السابق وهو صدور احد التقارير والتي افادت بأن صندوق التقاعد الحكومي يدرس إمكانية احداث بعض التغييرات في استراتيجيات الاستثمار في المحافظ المالية، والتي من شانها ان تؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الاسهم المحلية وبالتالي إلى دعم سوق الاسهم الياباني بشكل عام.

صندوق النقد الدولي يخفض توقعات النمو الاقتصادي للصين

أقدم صندوق النقد الدولي هذا الاسبوع على خفض توقعاتِ النمو الاقتصادي للصين خاصة وأن البلاد تحتاج إلى القيام سريعاً بتوسعة حجم الاقراض بالإضافة إلى التصدي لمسالة انعدام التوازن في المداخيل، فقد قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعات النمو الاقتصادي للصين خلال العام الحالي من نسبة 8 في المئة إلى 7.75 في المئة بسبب ضعف الصادرات والاقتصاد العالمي، ما يعزز من المخاوف الموجودة في السوق حيال النمو الاقتصادي العالمي.

وأفاد صندوق النقد الدولي كذلك انه من المرجح أن ترتفع نسبة التضخم في الصين لتصل إلى 3 في المئة مع حلول نهاية عام 2013، في حين انه من المتوقع ان يعادل الفائض الحالي في الحسابات الجارية نسبة 2.5 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي هذه السنة. بالإضافة إلى ذلك، صرح صندوق النقد الدولي ان عملة البلاد تعتبر نوعاً ما اقل من قيمتها نسبياً مقارنة مع سائر العملات الاسيوية الاخرى.

مؤشرات الأسواق الأمريكية قلصت خسائرها

## مستويات قياسية على طلبات الذهب

وأفاد المجلس العالمي للذهب في تقريره هذا الاسبوع ان حجم الطلب على الذهب في المنطقة الآسيوية قد يصل إلى مستويات قياسية خلال الربع الثاني من عام 2013، كما أن الشكوك المتعلقة بإمكانية قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بتعديل برنامج التيسير الكمي قد شكلت بمثابة دعم لسعر الذهب خلال الفترة الاخيرة، هذا وما يزال سعر سبيكة الذهب يتجاوز حد الـ1.400 دولار امريكي، إلا ان المستثمرين ما يزالون متخوفين من اداء السوق مؤخراً وخاصة من حصول انخفاضات حادة في الاسعار.

وعلى الرغم من قيام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OECD» وصندوق النقد الدولي بخفض توقعات النمو للاقتصاد العالمي والاقتصاد الصيني، أفاد معهد النفط الامريكي بأن مخزونات خام النفط الامريكي قد ارتفعت بثلاثة ملايين برميل خلال الاسبوع الثالث من شهر مايو، مع العلم انه من المفترض ان يؤثر ذلك سلباً على سعر النفط الخام، إلا ان الاداء الايجابي لسوق الاسهم الامريكي قد أدى إلى استقرار الاسعار عند ما يقارب 93.00 دولارا امريكيا مع حلول نهاية الاسبوع.

## «برقان» يدعم جمعية المكفوفين الكويتية

بنك برقان

أكد بنك برقان مرة أخرى على تميزه المستمر في مبادراته الاجتماعية وذلك من خلال دعمه المتواصل لجمعية المكفوفين الكويتية، حيث قام البنك بتقديم نسخ من القرآن الكريم بطريقة برايل لاعضاء الجمعية. هذا وتاتي تلك المبادرة كجزء من برنامج جوائز الماس السنوي لبنك برقان الذي يستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تم تصميم نسخ القرآن الكريم على طريقة برايل خصيصاً للمكفوفين، حيث سيتمكن الآن اعضاء جمعية المكفوفين الكويتية من اكمال كافة قراءاتهم القرآنية.

استطاع برنامج جوائز الماس الذي بدأ بفكرة بسيطة لتكريم المتميزين وأصحاب الإنجازات من ذوي الاحتياجات الخاصة والهيئات التي ترعاهم ودعم الأطفال من هذه الفئة منذ احدى عشرة سنة، أن يحقق سمعة طيبة وانتشاراً كبيراً وأن يكون عملاً وطنياً متميزاً. ويفخر بنك برقان بإطلاقه وتطويره لهذه المبادرة الفريدة من نوعها والتي لم يتوقف نجاحها على مر السنوات الماضية. هذا ويسعى بنك برقان باستمرار لتعزيز التطور ودعم التحول البناء والإيجابي في المجتمع، فالبنك يقدم كافة سبل المساندة الممكنة لعدد واسع من الأنشطة المجتمعية ومختلف المبادرات لذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى القطاع العام والخاص.

## «التجاري» يرعى المؤتمر التوعوي الأول لاستخدامات التكنولوجيا

انطلاقا من دعمه المتواصل للفعاليات المجتمعية المختلفة، بادر البنك التجاري الكويتي برعاية المؤتمر التوعوي الأول لاستخدامات التكنولوجيا في توفير حياة أفضل ومستقلة لذوي الإعاقة والمسنين والذي نظمته شركة المجد التعليمية، بحضور الشيخة/ شيخة العبدالله الجابر الصباح، الرئيس الفخري لنادي المعاقين الكويتي، وبدعم من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات. ويأتي دعم البنك لهذا المؤتمر في إطار مسؤوليته الاجتماعية ورعايته الدائمة لكافة فئات المجتمع وعلى وجه الخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي تعليقها على رعاية التجاري لهذا المؤتمر قالت مساعد المدير العام – إدارة الإعلان والعلاقات العامة – أماني الورع «تحظى فئة ذوي الإعاقة والمسنين على اهتمام كبير من قبل البنك وتاتي في مقدمة أولويات البرامج الاجتماعية والمشاركات التي يقدمها البنك لفئات المجتمع كافة، ومن هذا المنطلق يحرص البنك على تقديم كافة سبل الرعاية لهذه الفئة الهامة وإشراكها ضمن نسيج المجتمع بدعم كافة الأنشطة والفعاليات التي تصب في هذا الاتجاه». وأشارت أماني الورع إلى الأهداف الهامة للمؤتمر وما يتناوله من مناقشات وحوارات حول التحديات اليومية والمعوقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وما للتطورات التكنولوجية من أهمية كبيرة قد تمكنهم على مواجهة تلك المعوقات بشكل أفضل، منوهة بأن ورش العمل التي ستقام على هامش المؤتمر سوف تساهم في عرض آخر التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي توفر حياة أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وقامت الشركة المنظمة، خلال الحفل الختامي للمؤتمر، بتكريم إدارة البنك لرعايته لهذا المؤتمر متمنين للبنك التوفيق والنجاح في مساعيه النبيلة وجهوده المتواصلة لخدمة شرائح المجتمع بوجه عام وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين بوجه خاص.

أماني الورع تقدم رعاية «التجاري»

## المنتدى الوطني الثاني للمشروعات الصغيرة ينطلق 18 الجاري

«كونا»: تنطلق فعاليات المنتدى الوطني الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 18 يونيو الجاري برعاية وزير التجارة والصناعة انس الصالح وتنظيم «المجموعة الاستشارية للمشاريع الصغيرة» بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط.

وقال رئيس المجموعة الاستشارية للمشاريع الدكتور مصطفى بهبهاني في تصريح صحافي اليوم ان اقامة المنتدى الثاني «تاتي بعد النجاح الذي حققه المنتدى في دورته الاولى ما دفع المجموعة الى مواصلة جهودها لتفعيل هذا النشاط الجماعي».

وأضاف بهبهاني ان المنتدى يساهم بصورة فعالة في ايجاد فرص للمبادرين الشباب الراغبين بالانخراط في ميادين العمل المختلفة عبر مشروعاتهم الصغيرة أو المتوسطة خصوصا انه سيسلط الضوء على نماذج عالمية لإدارة الصناديق والمشروعات الصغيرة تشمل القارات الخمس. وذكر ان عرض النماذج العالمية لهذه لمشروعات الصغيرة والمتوسطة من شانه نقل الخبرات الى جميع شرائح الشباب الكويتي من هذه التجارب وتطبيقها بما يتلاءم مع طبيعة السوق المحلية ومناقشتها عبر عقد ورش عمل يتم الحوار فيها بين الشباب وذوي الخبرات من الدول المشاركة.

وبين ان جهود مجموعته منذ تأسيسها يصب باتجاه مساعدة الجهات الرسمية لتحقيق الرؤية السامية بتحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً اقليميا مشيرا الى مواصلة المجموعة سعيها نحو بيئة ايجابية تعنى بتنشيط الاقتصاد وتحريك القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل.

## ارتفاع حجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية بسلطنة عمان بنسبة 8.7 في المئة

مسقط – «كونا»: اظهرت احصاءات عمانية رسمية امس ارتفاع حجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في السلطنة بنسبة 8.7 في المئة الى أكثر من 14.281 مليار ريال عماني خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة بـ13.141 مليار ريال في الفترة نفسها من 2012.

وذكرت النشرة الاحصائية الفصلية الصادرة عن دائرة البحوث والاحصاء بالبنك المركزي العماني ان قطاع القروض الشخصية تصدر ارتفاع حجم الائتمان بـ5.725 مليارات ريال عماني مايشكل نسبة 40.1 في المئة من اجمالي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي.

وأضافت النشرة ان قطاع الانشاءات حصل على مليار و342.58 مليون ريال عماني أي ما نسبته 9.4 في المئة ويليه قطاع الخدمات بواقع مليار و268.3 مليون ريال عماني وبنسبة 8.9 في المئة فيما كانت حصة قطاع الصناعية بواقع مليار و121.6 مليون ريال عماني وبنسبة 7.9 في المئة من اجمالي الائتمان المصرفي.

وأشارت الى ان قطاع المواصلات والنقل حصل على 863.92 مليون ريال عماني وشكل ما نسبته 6 في المئة من حجم الائتمان الممنوح للبنوك التجارية بنهاية شهر مارس الماضي في حين حصل قطاع الكهرباء والغاز والمياه على 732.2 مليون ريال عماني وبنسبة 5.1 في المئة يليه قطاع الاستيراد بواقع 701.1 مليون ريال عماني وبنسبة 4.9 في المئة من اجمالي حجم الائتمان.

وبينت ان قطاع تجارة الجملة والمفرق «التجزئة» قد حصل على 688.9 مليون ريال عماني مشكلا ما نسبته 4.8 في المئة يليه قطاع المؤسسات المالية حيث حصل على 611.4 مليون ريال عماني وبنسبة 4.3 في المئة فيما حصل قطاع التعدين المناجم والمحاجر على 602.6 مليون ريال عماني وبنسبة 4.2 في المئة.

وأوضحت النشرة الفصلية للبنك المركزي العماني ان حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بلغ خلال الربع الأول من العام الحالي 47.9 مليون ريال عماني مشكلا ما نسبته 0.3 في المئة.

وحصل قطاع التصدير على يقدر بـ22.9 مليون ريال عماني وبنسبة 0.2 في المئة من اجمالي الائتمان المصرفي.

وأضافت ان حجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في السلطنة للأنشطة الاقتصادية الاخرى بلغ بنهاية شهر مارس من العام الحالي 355.4 مليون ريال عماني وبنسبة 2.5 في المئة.

وأشارت الى ان حجم الائتمان المصرفي لغير المقيمين قد بلغ 164.6 مليون ريال عماني وبنسبة 1.2 في المئة من اجمالي حجم الائتمان المصرفي.